فهم دور النساء والفتيات والجهات النسوية الفاعلة في احتجاجات لبنان 2019

كانون الأول/ ديسمبر 2019

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

فهم دور النساء والفتيات والجهات النسوية الفاعلة في احتجاجات لبنان 2019

13 كانون الأول/ ديسمبر 2019

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

عن المؤلفات:
قامت كلير ويلسون وجمانة زباني وراشيل دور- ويكس بكتابة هذا التقرير

تصميم: فرح هشام

ترجمة: منة نجيدة، مراجعة رلى راشد

الصيغة المقترحة للإستشهاد بهذا التقرير:
ويلسون، زباني، دور- ويكس، (2019)، فهم دور النساء والفتيات والجهات النسوية الفاعلة في احتجاجات لبنان 2019، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

إن الآراء الواردة في هذا التقرير لا تمثل بالضرورة وجهة نظر "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة 2019، جميع الحقوق محفوظة.

صورة الغلاف:

مجموعة من النساء يَحتجِجن في ساحة رياض الصلح في بيروت، في 26 تشرين الأول/ اكتوبر 2019. حقوق النشر، دار المصور.

مقدمة

تواجدت النساء والفتيات في قلب الإحتجاجات الشعبية في لبنان منذ أن بدأت في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، حيث إنضمّت النساء والفتيات إلى الإحتجاجات بأعداد كبيرة، وانتشر مقطع فيديو لسيدة لبنانية تركل حارساً مُسلحاً يتولى حماية أحد الوزراء[1]، مما جعلها رمزاً وطنياً. إجتاحت الإحتجاجات التي أججتها الحرائق الواسعة النطاق واقتراح فرض ضريبة على تطبيق "الواتس آب"، جميع أنحاء لبنان استجابةً لعدد من الشكاوى العامة التي طال أمدها والمتعلّقة بالحوكمة والمساءلة والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والتدهور الإقتصادي. ولا تزال النساء اليوم في جميع أنحاء البلاد ومن خلفيّات متنوعة يقُدن الحراك والتنظيم السياسي والمشاركة المدنيّة والدعوة للمساواة بين الجنسين ومحاولة تخفيف حدّة العنف والوساطة والتعبئة عبر الإنترنت والتغطية الإعلامية.

حتى وقت كتابة هذا التقرير، سجّلت الإحتجاجات استمرارها لليوم 58 ولا يزال الوضع في تغيّر مستمر وسريع الوتيرة. وعلى الرغم من وقوع حوادث إتّسمت بتوتر شديد وبالعنف، ظلّت الإحتجاجات سلميّة إلى حد كبير حتى يومنا هذا. رداً على هذه الظروف العصيبة، إستخدمت النساء أساليبهن للتأثير في القوالب النمطيّة المُتعلّقة بالنوع الإجتماعي بغية إزالة الصبغة السياسية عن الحوادث وتخفيف التوتر. وتصدّت النساء للمعايير الإجتماعية التي تعتبر المرأة شخصاً ثانوياً يحتاج إلى الحماية، وليست شخصاً فاعلاً سياسياً. تدخّلت النساء في مواقف لم تكن آمنة أو قابلة للتصعيد، فشكّلن حاجزاً بشرياً بين الجهات الأمنيّة والمتظاهرين، وقُمن بقيادة المسيرات ضمن المجتمعات المتصارعة أو للفصل بينها بغية درء العنف والدعوة إلى السلام. من خلال تفصيل هذه المواقف وغيرها، لا يسعى هذا التقرير إلى تناول الحجّة القائلة بأن النساء هنّ غريزياً أكثر سلميّة من الرجال، فقد تم دحض المفاهيم القائلة بأن المرأة سلميّة بطبيعتها[2].

ومع ذلك، غالباً ما تلعب النساء أدواراً مؤثّرة في صنع السلام قبل اندلاع النزاع وأثناءه وبعده لعدد من الأسباب المتعلّقة بالنوع الإجتماعي، ومن ضمنها تهميشهن واستبعادهن من السلطة والأحزاب السياسية والميليشيات. يعني هذا التهميش أن لديهن مصالح أقل في المحافظة على الوضع القائم، وبالتالي ثمة احتمال ضئيل بأن يلجأن إلى العنف للمحافظة عليه.

مع استمرار تطوّر الأحداث، يسعى هذا التقرير إلى المساهمة في توثيق تمثيل المرأة وأدوارها ومطالبها في الإحتجاجات التي اجتاحت لبنان، في موازاة دراسة استخدام اللغة الشاملة للنوع الإجتماعي والمعايير المتعلقة به من قبل جميع أطراف المشهد السياسي المُعقّد في البلاد.[3] تضع هذه الورقة تحليلها ضمن إطار جدول أعمال «المرأة والسلام والأمن» الواسع، والذي يعترف بالنساء كممثّلات سياسيات وقائدات ووسيطات في السلام والأمن. ويُعَدّ فهم مساهمات النساء في هذه الإنتفاضة الشعبية موضوعاً مهماً. أولاً، أثبتت البحوث العالمية وجود علاقة إيجابيّة بين مشاركة المرأة في حركات الإحتجاج واللاعنف، حيث من المرجّح أن تظلّ الحركات سلميّة بدرجة أكبر عندما تشارك النساء فيها بأعداد كبيرة[4]. ثانياً، ضمن الحركات الإجتماعية والسياسية في جميع أنحاء العالم، تُشكل النساء عناصر فاعلة رئيسة وغالباً ما يتم تهميشهن بشكل منتظم ويبقى تمثيلهن ناقصاً في العمليات السياسيّة اللاحقة وخلال مراحل الحكم الإنتقاليّة وفي المفاوضات[5].

1 وقع الحادث خلال محاولة منع الحارس المسلح من إطلاق النار على المتظاهرات والمتظاهرين المدنيين.

2 https://theelders.org/news/are-women-really-peaceful

3 لمزيد من التوثيق النسوي والمتعلق بالنوع الإجتماعي في مسألة الاحتجاجات: النوع الاجتماعي والثورات /http://iwsaw.lau.edu.lb new-noteworthy/al-raida-upcoming-issue-on-gende. php

4 Chenoweth, Erica et al, "Women's Participation and the Fate of Nonviolent Campaigns," OEF Research, September 30, 2019, https://oefresearch.org/publications/women%E2%80%99s-participation-and-fate-nonvio-lentcampaigns-report.

5 لأمثلة من الانتفاضات العربية، راجع: تنير دينا وبضعان فيفيان، "النساء والمشاركة في الإنتفاضة العربية: النضال من أجل العدالة، UN ESCWA ، 2013، https://yptoolbox.unescapsdd.org/wp-content/uploads / 2017/08 / ESCWA - المرأة والمشاركة في الانتفاضات في العالم العربي نضال مقابل العدالة.

المنهجية:

منذ بداية الإحتجاجات في لبنان، راقبت «هيئة الأمم المتحدة للمرأة» الإتجاهات والأحداث والقضايا المتعلقة بالمرأة والنوع الإجتماعي في جميع جوانب وأبعاد الإحتجاجات حيث شملت البيانات الأوليّة مقابلات ومناقشات منتظمة مع أكثر من 50 إمرأة شاركن في مظاهرات متنوعة في بيروت وطرابلس والنبطية وبعلبك والهرمل وبشري والشوف وعاليه، من ناحية، ومثّلن المؤسسات الحكومية ومُنظمات حقوق المرأة/المنظمات النسوية، من ناحية أخرى. شملت بيانات وسائل التواصل الإجتماعي تحليلات من موقع «فيس بوك» و«تويتر» ومنصّات إلكترونية غطّت الأحداث المرتبطة بالإحتجاجات مثل «أخبار الساحة» و«دليل ثورة» و«حراك بعلبك» و«عاليه تنتفض» و«درج» و«ميغافون». وتمّت مراجعة أكثر من 110 حسابات شخصيّة على وسائل التواصل الإجتماعي. وفي حين كانت المراجع المتعلّقة بالموضوع متناثرة، لكنها برزت على نحو سريع.

تستند مصادر هذه الورقة إلى الصحافة المحليّة والدوليّة وكذلك إلى بعض المنشورات العلميّة وغير الرسميّة. تم جمع البيانات حتى يوم الإحتجاج الثامن والخمسين، أي من الفترة الممتدة من 17 تشرين الأول/ أكتوبر إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2019. قامت ست نساء لبنانيات ينتمين إلى الحكومة وإلى الجهات النسوية الفاعلة في المجتمع المدني، فضلاً عن «مكتب منسّق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان»، بمراجعة هذه الوثيقة قبل النشر وتوفير ملاحظات قيّمة في شأنها.

مسيرة نسائية في وسط بيروت في 6 -11- 2019. حملت خلالها النساء الشموع. حقوق النشر محفوظة لدار المصور.

التمثيل

مجموعة من المتظاهرات. حقوق النشر محفوظة لدار المصور.

كانت مشاركة المرأة في الإحتجاجات متساوية تقريباً أو تماماً مع الرجال

تشير التحليلات التي أُجريت في الأسبوع الأول من الإحتجاجات إلى أن النساء شكّلن على الأقل نصف عدد المشاركين في الإحتجاجات، وفقاً لتقديرات "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" [6]. إستناداً إلى عدد النساء المُشاركات في المسيرات والتجمعات والإعتصامات[7] خلال تلك الفترة، قُدّرت النساء بما يقارب نصف عدد المحتجين في بيروت وطرابلس، والثلث على الأقل، في بعلبك والنبطية. وفقاً للتوجّهات التي لوحظت حتى الآن، تراجعت مشاركة المرأة أثناء الليل، في المناطق الواقعة خارج بيروت خصوصاً. وكما ستجري مناقشته لاحقاً، وبينما كانت النساء من ضمن المُستجيبات الرئيسيات في مسألة تخفيف حدّة العنف، لوحظ ومع تغيّر طبيعة العنف (ومع زيادة تمثيل الأحزاب السياسية)، أن مشاركة المرأة في الإحتجاجات بدأت في التراجع أيضاً. في حين تعتبر المساواة بين الجنسين على مستوى المشاركة أمراً غير مسبوق، مقارنة بالإنتفاضات الشعبية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يَعكس العدد الكبير من النساء المُشاركات وجود مجتمع مدنيّ لبناني نابض وقديم العهد ويعكس أيضاً تاريخ حقوق المرأة والنشاط النسوي.

6 هذه الأرقام تقريبية ومصدرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والشركاء الذين راقبوا وتتبعوا عدد النساء المشاركات في مظاهرات الإحتجاج في بيروت وطرابلس وبعلبك والنبطية بين 17 تشرين الأول/ أكتوبر و 8 تشرين الثاني/ نوفمبر. يختلف عدد المتظاهرات حسب الموقع الجغرافي المحدد ونوع المظاهرة ووقتها. يجب متابعة تقديرات عدد المتظاهرات والمتظاهرين، المُصنفة حسب النوع الاجتماعي، وجعلها تتقاطع مع مصادر أخرى.

7 يمكن أن تشمل المشاركة في الإحتجاجات أيضًا أشكال النشاط الإلكتروني والمقاطعة، والتي لم يتم مناقشتها في هذا التقرير.

يبدو أن هذا التوجّه النسائي لم يجد رديفاً له، على مستوى وسائل التواصل الإجتماعي. تشير البيانات الحديثة إلى أن النساء يمثّلن نحو 27٪ من إجمالي المستخدمين الذين غرّدوا على "تويتر" في شأن الإحتجاجات، بناءً على عدد الوسوم الخاصة بلبنان[8]. قد يكون هذا بسبب وجود فجوة بين الجنسين بين مستخدمي وسائل التواصل الإجتماعي (على سبيل المثال، يستخدم الرجال وسائل التواصل الإجتماعي في لبنان أكثر من النساء) وبسبب العنف والتنمّر اللذين تعاني منهما النساء عبر الإنترنت (ستجري مناقشة ذلك لاحقاً).

تمثيل النساء والفتيات متنوع ومتقاطع[9]

من طرابلس إلى صور ومروراً بالبقاع، شاركت النساء والفتيات بنشاط في المُظاهرات وفي قيادتها وتجاوزن الخطوط الطائفية وأتين من خلفيّات اجتماعية واقتصادية متنوّعة وكانت أعمارهن ومِهَنهن وقدراتهن الجسديّة وتوجّهاتهن الجنسية مُختلفة. حَثّت الشابات، وخصوصاً الطالبات، المدارس والجامعات على إغلاق أبوابها كجزء من الإضراب العام الوطني وتواجدت أيضاً المُنتميات إلى مجتمع الميم في المظاهرات دون خوف وبأعداد كبيرة [10]. ووفّرت النساء اللبنانيات المُغتربات الدعم الخارجي، على نحو شخصي وعبر الإنترنت، وعدن إلى البلاد للمشاركة في التظاهر أيضاً. على رغم الخطاب الشعبي الذي من شأنه أن يجعل النساء مجموعة متجانسة واحدة، فإن الإعتراف بهويّات ومصالح النساء المختلفات اللواتي تواجدن في الإحتجاجات هو أمر مهمّ.

8 مهارات، "العودة إلى احتجاجات لبنان" ، كانون الأول/ديسمبر 2019، https://lebanonprotests.com/report

9 يشير مفهوم التقاطع هنا إلى مجموعة عوامل متعلقة بالهوية التي تؤثر في هوية المرأة الجندرية، بما في ذلك العمر والعرق والطبقة ومنطقة الأصول والدين.

10 وفقًا للمصادر المتاحة حتى الآن، يتركز ذلك إلى حد كبير في بيروت.

11 كوماراسوامي، "دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325"، 2015، https://wps.unwomen.org/

12 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 ، https: // www.un.org/press/ar/2000/20001031.sc6942.doc.html.

13 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "الحكومة اللبنانية تقرّ أول خطة عمل وطنية للبنان بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن" ، 12 أيلول/ سبتمبر 2019، https: // arab-states.unwomen.org/en/news/stories/2019 / 9 / Press-release-Lebanon-first-national-action-plan-on-wps.

14 شدياق، سينثيا، "مناقشة مجلس الأمن المفتوحة حول المرأة والسلام والأمن" ، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، https://www.youtube.com/watch?v=fusKH23a8C8

أجندة المرأة والسلام والأمن وخطّة العمل الوطنية الخاصة بلبنان بشأن قرار مجلس الأمن 1325

إن دور المرأة الحاسم في منع النزاعات وإرساء السلام المُستدام مُدعّم وموثّق في أجندة المرأة والسلام والأمن العالمية[11]. يحثّ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000)- وهو أول قرارات مجلس الأمن العشرة التي أصدرها في هذا المجال- الدول الأعضاء على أن تَضمَن ومن ضمن جملة أمور، زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليّات الوطنيّة والإقليمية والدولية لمنع وإدارة وحلّ النزاعات.[12] في عام 2017، بدأت "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية" تطوير خطة العمل الوطنيّة حول قرار مجلس الأمن 1325 في لبنان بدعم من الأمم المتحدة وبتنسيق من "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" حيث أقرّ مجلس الوزراء خطة العمل الوطنيّة اللبنانية للقرار 1325 في أيلول/ سبتمبر 2019[13].

طوال فترة الإحتجاجات، شدّد المسؤولون الحكوميّون في لبنان على تعزيز الإلتزام بأهمية هذه الخطة وبتنفيذها. خلال الجلسة الأخيرة حول المرأة والسلام والأمن في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك، سلّطت البعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة الضوء على النشاط السياسي الحالي للمرأة في لبنان باعتباره عاملاً حاسماً في تشكيل مستقبل البلاد وأكّدت مجدداً إلتزام لبنان بأجندة المرأة والسلام والأمن.[14] بالإضافة إلى ذلك، أدلَت رئيسة "الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية"، كلودين عون روكز، بتصريحات سواء في الإذاعة أو عبر "تويتر"، قالت فيها إن المُتظاهرات اللواتي وقَفن كحاجز بين القوّات المسلحة والمدنيين يؤكّدن أهمية خطة العمل الوطنية لتطبيق القرار 1325. وأكّدت عون روكز في تصريحاتها أيضاً على دور المرأة الأساسي في تجنّب الصراعات وإنهاء العنف وبناء دولة قوية.

الأدوار

نساء ورجال يجمعون القمامة بعد الاحتجاجات في وسط بيروت 25 -10- 2019. حقوق النشر محفوظة لدار المصور.

ساعدت النساء في الحفاظ على سلمية الإحتجاجات حتى الآن

منذ بداية الأحداث، تم تسليط الضوء على النساء على نطاق واسع، لإصرارهن على تشكيل حاجز مادي بين المُحتجّات والمحتجين وقوات الأمن، ولاسيما في لحظات التوتر. قالت النساء المنخرطات في هذه الإستراتيجية، خلال مقابلات أجرتها معهّن "هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، إنه ومع بزوغ احتمال تحوّل الإحتجاجات إلى العنف، رَتّبنَ من خلال تطبيق "واتس آب" خريطة نقاط في مواقع الإحتجاج بغية الإلتقاء بسرعة ولعب دور الحواجز الإنسانية.[15] حين تَعرّضت النساء لخطر العنف الموجّه ضدهن أو ضد زميلاتهن المتظاهرات، جاءت ردة فعلهن من خلال صراخ مشترك تمثّل بأقوال من قبيل "ما بكم يا حيوانات، أنا امرأة!" وأفادت النساء المُستّات انهن إستخدمن أسلوباً استراتيجياً يتعلق بمفهوم الأمومة الموقّر، من خلال التحدّث بعقلانية مع قوى الأمن، فقُلن مثلاً لرجل الأمن "لا تؤذني، في وسعي أن أكون والدتك".

تستخدم تلك الأساليب الصورة النمطيّة والإفتراض القائل بأن النساء هنّ أقل تهديداً من الرجال، وأنهنّ بحاجة إلى الحماية، ومن ثم يجري تقويض تلك القوالب النمطيّة للمحافظة على السلام. وتستند تلك الأساليب أيضاً إلى افتراضات مفادها أن موظّفي إنفاذ القانون سيسعون إلى تجنّب اللجوء إلى الطرق السلبيّة التي تقوم على استخدام العنف ضد المرأة، وخاصة ضد المُستّات. بالإضافة إلى ذلك، تلقّت "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" تقاريرَ عن نساء تصرّفن كوسيطات غير رسميّات بين القوات المسلّحة والمتظاهرات والمتظاهرين، للتفاوض بشأن بلوغ الحواجز التي أُقيمت في الطرق وتخفيف التوتّرات في لحظات الصراع. وقد تم الإبلاغ عن مثل هذه الحوادث في مناطق عدّة في النبطية وطرابلس وبعلبك وبيروت.[16]

15 ثلاثة تقارير مباشرة من النساء المشاركات في الخطوط الأمامية، 26 تشرين الأول/ أكتوبر.

16 تقارير مباشرة من النساء المشاركات في الوساطة غير الرسمية، 25-27 تشرين الأول/ أكتوبر.

في 26 تشرين الأول/أكتوبر، لوحظ انتشار أكبر للجُنّديات من قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني، ربما رداً على وجود عدد كبير من المُتظاهرات وربما للتخفيف من تأثير الأساليب السلبيّة والمُتمثلة بإبعاد النساء من الشوارع قسراً. تعدّدت أيضاً النقاشات حول ردّ فعل القوات الأمنية على الإحتجاجات، حيث اعتبر البعض بأن العنف إستخدم على نحو محدود وأن هذا يرجع جزئياً إلى وجود سيّدة وهي ريّا الحسن في منصب وزيرة الداخلية وهي أيضاً أول وزيرة داخليّة في العالم العربي.

إن الطرق التي سَعَت من خلالها النساء إلى المحافظة على سلمية الإحتجاجات كانت ذات أهمية وعكست الإتجاهات العالميّة. تظهر الأبحاث العالميّة انه، وفي الحملات العنفيّة، يبرز وجود النساء في القيادة الناشطة وفي المشاركة بنسبة 76٪ وتبلغ هذه النسبة 99٪ في الحملات السلميّة، وأنه وفي الحملات التي تشارك فيها النساء على نحو معتدل إلى واسع النطاق، يكون احتمال إستخدام الكفاح المسلح 25٪.[17] هناك أدلّة سرديّة متزايدة تفيد بأن أساليب النساء في المحافظة على السلمية وتخفيف حدة التوتر تزداد نجاحاً في لبنان. فبعد ثلاث ليالٍ من التصادم العنيف في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، قادت نساء عرّفنَ عن أنفسهن كـ "أمهات" مسيرات الوحدة، في بيروت وجل الديب وطرابلس[18] وهي مناطق شهدت أعمال عنف في ذلك الوقت. ولم يتم الإبلاغ عن أي أعمال عنف ذات طابع سياسي لمدة أسبوعين تقريباً بعد ذلك.

في المدن وفي جميع أنحاء البلاد، قادت النساء مسيرات السلام لإضفاء بعدٍ أكبر على رسائل المُحتجّات حول التغيير واللاعنف، ففي طرابلس، نظّمت النساء مسيرات سلام يومية[19] خلال فترة محدّدة ونظّمت النسويّات في بعلبك مسيرات مماثلة، حيث تم توزيع الزهور البيضاء كرمز للسلام.

17 شينوويس اريكا، "مشاركة المرأة ومصير الحملات اللاعنفية"، 30 آيلول/ سبتمبر 2019، https://oefresearch.org/sites/default/files/documents/publications/Policy_Brief_Womens_Participation_Nonviolent_Campaigns_Digital_0.pdf

18 "تقود الأمهات مسيرات مناهضة للطائفية في بيروت وطرابلس. ذا ديلي ستار 27 تشرين الثاني/ نوفمبر. https://www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2019/Nov-27/496366-mothers-lead-anti-sectarian-marches-in-beirut-tripoli.ashx

19 حسن، عزّة، "شمسطار البعلبكية تكسر جدار الصمت" ، المدينة أونلاين (العربية)، 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2019. https://www.almodon.com/society/2019/10/26/شمسطار-البعلبكية-تكسر-جدار-الصمت-كلن-يعني-كلن تقارير مباشرة من نساء في طرابلس وبعلبك ، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر و13 تشرين الثاني/ نوفمبر.

مسيرات الأمهات: الأحداث التاريخية

مسيرة الأمهات من الشياح إلى عين الرمانة لرفض الحرب الأهلية - بتاريخ 27 -11- 2019. حقوق النشر محفوظة لدار المصور.

مارست النساء نفوذهنّ كأمهات من خلال استخدام هوية الأمومة المتعلّقة بالنوع الإجتماعي، كشعار للدعوة إلى إنهاء الصدامات العنيفة. في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت مسيرة بقيادة نسائية منطقة الشياح في بيروت - وهي معقل شيعي - بعين الرمّانة ذات الغالبية المسيحية، بعد ثلاثة أيام من التوترات الطائفية؛ والحال ان هذا الحيّ يعتبر، وعلى نطاق واسع، مكان اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، في عام 1975. في 30 تشرين الثاني/نوفمبر، خرجَت نساء مسيحيات ومُسلمات من المناطق المحيطة بالخندق الغميق - وهي منطقة ذات غالبية شيعيّة - للقاء أمّهاتِ مرتكبي العنف المفترضين في الأسبوع السابق، من أجل الدعوة إلى الهدوء والوحدة. في البداية، شكّل الرجال صفين كحاجز لمنع المُتظاهرين من دخول الحيّ، ولكن في نهاية المطاف وبعد مفاوضات بين النساء وبين الجماعات المحليّة، سمحوا لهن بالدخول. سمحت هذه المسيرات أيضاً ببناء جسر بين الأجيال، حيث توحّدت الأمهات اللواتي عانين الحرب الأهلية مع الشابات، في المطالبة بالسلام.

تقود النساء النشاط السياسي والمشاركة المدنية

قادت النساء التنظيم السياسي وعملية التخطيط للتجمّعات والمسيرات وكتابة المقالات ووضع الإستراتيجيات والحشد على حواجز الطرق واستنباط الرسائل عبر الشعارات واللافتات. أفادت النساء أن الإحتجاجات أتاحت مساحات ومحادثات جديدة حول حقوق المرأة ومشاركة المرأة السياسية، لاسيما في المناطق حيث تسود المعايير الأبويّة والذكوريّة وتلك المحافظة

في ما يعني النوع الإجتماعي. في بعض هذه المناطق، أدّت المظاهرات الأخيرة إلى وصول أكبر للمرأة إلى الأماكن العامة وإلى احتلال المرأة لهذه الأماكن أيضاً، وخاصة في الليل، وأدّت إلى قبول اجتماعي أكبر للمشاركة السياسية للمرأة[20] وقد لاحظت المُتظاهرات في طرابلس ذلك بشكل خاص وأبلغن عنه.

سيطرت المناقشات العامة حول القضايا الأكثر إلحاحاً في البلاد على الساحات في المدن فتناولت موضوعات مثل الإصلاحات السياسية وإدارة النفط والغاز والأزمة المالية والمخاوف البيئية والمسارات المؤدية إلى قانون الأحوال الشخصية الموحّد. وقامت النساء بالمشاركة في هذه المحادثات وسهّلت إجراءها، بما في ذلك استضافة حلقات تدريسيّة عامة[21] وتم وضع خيمة نسويّة في وسط بيروت لتوفير مكان للنساء وحيث جرى تنظيم مناسبات عدة، وقد كتب عند المدخل إلى المكان: "نرحّب بالنساء والنسويّات".

20 تقارير مباشرة من نساء في طرابلس وبعلبك، 5 و13 تشرين الثاني/ نوفمبر.

21 مثال على ذلك، "بدنا نعرف" وهي شبكة مجتمعية تنظم محادثات عامة من خلال منصات التواصل الاجتماعي: https://www.daleelthawra.com/listing/بدنا-نعرف/?lang=ar

الأزمة الإقتصادية والذكورة

لا تزال الأزمة الاقتصادية الحالية في لبنان تغذّي حركة الإحتجاج والأزمة السياسية. نظراً إلى الترابط بين هاتين الأزمتين، شهد أوائل كانون الأول/ديسمبر إرتفاعاً في حالات إنتحار الرجال.[22] وتردّد ان ذلك جاء كرد فعل على الأزمة الإقتصادية المتدهورة في البلاد وعدم قدرة الرجال على إعالة أسرهم وتجسيد المفاهيم الراسخة للرجولة في لبنان. في 7 كانون الأول/ديسمبر، قام رجل بحرق نفسه أثناء أحد الإحتجاجات في وسط بيروت، وفي حين قد تكون الأرقام الفعليّة أعلى مما شاهدناه، فإن هذه الموجة الأخيرة من حالات الإنتحار التي طاولت الرجال قد تعرّضت لفكرة راسخة حول الذكورة اللبنانيّة وتحدّتها، ألا وهي هوية الرجل كمعيل أساسي.[23] إن عجز الرجل عن توفير الدعم لأسرته يقوّض أسس العلاقة بين الجنسين في لبنان حيث يُنظر إلى الرجال على أنهم رجال فقط في حال جسّدوا الأعراف المجتمعيّة حول الذكورة وحيث تكون مسؤولية رعاية الأسرة على المستوى الإقتصادي أمراً محورياً. لقد ركز الردّ على هذه الوفيّات على الحاجة إلى الإصلاح الإقتصادي وعلى خدمات الصحة العقليّة غير أنه لم يبلغ مستوى المناقشة الأوسع حول إعادة هيكلة أدوار الجنسين في لبنان.

دعمت النساء أيضاً إحتياجات المتظاهرين على مستوى الصحة البدنيّة والعقلية من خلال الطبخ لهم وجمع حاجات فصل الشتاء وتوزيعها وتأمين خدمات الإسعافات الأولية النفسية-الإجتماعية وإدارة تدريبات الدفاع عن النفس وتوفير الدعم القانوني المجاني (كما فعل الرجال). بالتوازي مع الرعاية الطارئة على مدار الساعة التي وفّرتها أفواج الصليب الأحمر اللبناني من الرجال والنساء. قادت النساء يومياً عمليات جمع القمامة وإعادة التدوير في مناطق الإحتجاج المركزيّة وتجدر الإشارة أيضاً إلى العمل غير المرئي الذي قامت به النساء والفتيات المراهقات في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر، مع زيادة الحاجة إلى رعاية الأطفال والعمل المنزلي، في سياق إغلاق المدارس في أنحاء البلاد.

رغم أن معظم تلك الأحداث كانت إيجابية، أفادت النساء أيضاً أن مشاركتهن في الاحتجاجات لم تخلُ من المعارضة، حيث منع بعض الرجال النساء من المشاركة في المظاهرات أو تَصدُّر الهتافات أو التعبير عن آرائهن السياسية في المنتديات العامة.[24] أبلغت نساء من الجنوب "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" أنه تم كبح الكثير من أنشطتهن السياسية في الشهر الأخير من الإحتجاجات، وذلك بسبب المعايير الإجتماعية والثقافية الأبويّة النابعة من داخل الحركة الإحتجاجية وبسبب القمع السياسي من قبل الحركة المناهضة للإحتجاجات. في معظم مناطق الجنوب، واجهت النساء العديد من الحواجز القائمة على النوع الإجتماعي التي تمنع الوصول إلى الحياة العامة والسياسية، وغالباً، فرض أفراد الأسرة الذكور، على الإناث، تحركاتهن وأنشطتهن.

مع استمرار الإحتجاجات، ذكر البعض أن القادة الذكور داخل الحركة أبعدوا النساء عن المشاركة، ولم يدعوهن إلّا عندما اعتُبرت الهويّة الأنثوية مفيدة، وفي الوقت نفسه جرى استهدافهنّ من قبل الحركات المناهضة للإحتجاجات. عبّرت نساء عدة عن اعتقادهن انهن مُستهدفات من قِبل مناهضي المظاهرات، كمتظاهرات، ولكن أيضاً كنساء بسبب انتهاكهن للأعراف الإجتماعية حول دور المرأة في المجتمع.

22 في 2 كانون الأول/ ديسمبر، قتل ناجي فليطي نفسه بسبب عجزه عن سداد ديونه؛ في 3 كانون الأول/ ديسمبر، أطلق داني أبي حيدر النار على نفسه رداً على التخفيضات المتزايدة في الرواتب وفي 5 كانون الأول/ ديسمبر، اجترع نزيه عون السمّ بسبب وضعه المالي الرهيب بعد أن كان عاطلاً عن العمل لمدة طويلة، ولديه 4 أطفال، وفي 7 كانون الأول / ديسمبر، حاول رجل الانتحار عن طريق حرق نفسه في وسط بيروت.

23 الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين https://imagesmena.org/ar/%d9%84%d8%a8%d9%8/6%d8%a7%d9%86

24 تقرير مباشر من النساء المشاركات في الإحتجاجات.

الإستفادة من التغطية الإعلامية الوطنية

تستخدم الناشطات الإعلاميّات اللبنانيات مِنصات التواصل الإجتماعي، مثل "تويتر" و"فيسبوك" و"انستغرام"، لمشاركة الأخبار على نحو مستقل عن وسائل الإعلام الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، أثّرت النسويات والمدافعات عن حقوق المرأة في الصحافة المحليّة من خلال مقالات فكريّة وافتتاحيات حيث أبدين آرائهن.[25] في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر، نظّمت النساء مؤتمراً صحفياً في وسط بيروت، لتكريم نشاط المرأة وإيصال الرسائل الرئيسية التي تركّز على التمثيل السياسي للمرأة على أساس نظام كوتا بنسبة 50 في المئة. أصبحت المؤتمرات الصحفية حول حقوق المرأة شائعة بشكل مُتزايد في سياق الإحتجاجات، ومؤخراً تم عقد مؤتمر صحفي حول حقوق المرأة في مسألة الجنسية في 13 كانون الأول/ديسمبر.[26] برز التحرّش اللفظي والجنسي والجسدي ضد الصحفيات[27] على نحو متكرّر طوال الإحتجاجات، و من قام بهذه الإنتهاكات كانوا على الأغلب رجالاً لديهم مواقف سياسية معارضة لهذه الصحافيات. تنظر الناشطات إلى تلك الإنتهاكات كمحاولة للتخويف ومنعهن من التغطية الصحافية. قامت "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" بتوثيق ثلاث حالات، على الأقل، لاعتداء ومحاولة اعتداء جنسي على الصحفيّات. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر، تعرّضت مراسلة قناة "الجديد" للتحرّش الجنسي على الهواء مباشرةً.[28] في 1 نوفمبر/تشرين الثاني، مَنَعَت صحفية أخرى من قناة "الجديد" محاولة اعتداء جنسي ضدها أثناء تغطيتها الصحافيّة خارج القصر الجمهوري؛ وفي 10 تشرين الثاني/ نوفمبر، تعرّضت إحدى مراسلات قناة "سكاي نيوز عربيّة" لاعتداء جنسي من قبل مُتظاهر أثناء البث المباشر.[29] نَظّم الصحافيون اللبنانيون، رجالاً ونساءً، مظاهرة في بيروت في 12 تشرين الثاني/نوفمبر للتنديد بالميل المُتصاعد لممارسة العنف ضد الصحفيات، تحت شعار "أبعد يديك عني، ودعني أقوم بعملي".

مكافحة التحيّز ضد المرأة والتحرش الجنسي والتهديدات القائمة على النوع الاجتماعي ورهاب المثلية (هوموفوبيا)

بدأ التحيّز الواسع على أساس الجنس ضد المتظاهرات في لبنان في الأيام الأولى للإحتجاجات، حين عمد الرجال في لبنان وفي جميع أنحاء المنطقة إلى تشييء المرأة.[30] وواصلت النساء مواجهة التهديدات القائمة على النوع الإجتماعي والملاحظات الجنسيّة على وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك وواتس آب وانستغرام) بالإضافة إلى التنمّر الإلكتروني، رداً على مشاركتهن في الإحتجاجات وإبدائهن الآراء السياسية. غالباً ما تستخدم تلك التهديدات، الهادفة إلى تخويف الناشطات، المفهوم الجندري، ذلك انها تسعى إلى نزع الشرعيّة عن المرأة بصفتها جهة فاعلة في السياسية ويجري صوغ التهديدات بلغة تدور حول تبعيّة المرأة للرجل (مثل دعوة الرجال إلى "السيطرة" على نسائهم) وانتقاد النساء لملابسهن ومظهرهنّ الخارجي.

بالإضافة إلى المُتظاهِرات، وقَعَت المسؤولات السياسيات ومن يدعمهن ضحايا التشهير على أساس الجنس. ومن بين الأمثلة قيام حملة على الإنترنت تتّهم سيدة ونائبة في البرلمان، بإقامة علاقات جنسيّة مع رجال في قطاع الأعمال، فضلاً عن شعارات رفعها متظاهرون وحيث سخروا من عضوة في البرلمان لقرارها عدم إنجاب الأطفال. وتلقّت إحدى مؤيّدات رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون تهديدات ومضايقات واسعة النطاق بعد انتشار تسجيل فيديو لها، على نحو

25 جحا، كارمن ، "لا أحد يعرف مشاكل لبنان أفضل من نسائها، حان وقت للإستماع إلي أرائنا" " ذي نيو آراب، 8 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019،
https://www.alaraby.co.uk/english/comment/2019/11/8/nobody-knows-lebanons-problems-better-than-its-women شبارو، عبير، "هل النساء هنّ العلاج المضاد للفساد"، النهار، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، https://en.annahar.com/article/1066059-are-women-the-antidote-to-corruption ماجد، ريما، "إحتجاجات لبنان: يجب ألا ندع الطبقة الحاكمة ننتج نفسها مرة أخرى"، ميدل إيست آي، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، https://www.middleeasteye.net/opinion/lebanons-golden-opportunity

26 حق المرأة اللبنانية في الجنسية والمواطنة الكاملة، عبر الفيسبوك، https://www.facebook.com/pg/jinsiyati/photos/

27 سجلت حالات إضافية من الإعتداءات الجنسيّة ضد الصحفيات، مثل قضيتي ديما صادق وراشيل كرم.

28 "الغضب من رجل "دنيء" تحرش بمراسلة لبنانيّة على الهواء مباشرة" ، https://www.alaraby.co.uk/english/news/2019/10/23/outrage-as-man-gropes-female-lebanese-reporter-on-air

29 زازا، بسام، "النقاش حول التحرّش ينطلق بعدما جرى تقبيل مراسلة لبنانية خلال البث المباشر https://gulfnews.com/world/mena/harassment-debate-erupts-after-lebanese-reporter-kissed-on-live-broadcast-1.67775700

30 خليل، سارة، "ثائرات، ولسن حسناوات": المُتظاهرات في لبنان يتحدّين الرجال العرب المتحيزين جنسياً بسبب تشييئهن، "العربي الجديد، 22 أكتوبر 2019، https://www.alaraby.co.uk/english/in-depth/2019/10/22/revolutionaries-not-babes-stop-objectifying-lebanons-women-protesters

واسع على وسائل التواصل الإجتماعي، (حيث تظهر معلنةً "أنا مبسوطة"). وقد تم تداول هذا الفيديو بطرق ساخرة. أثناء الإحتجاجات، أدانت النسويّات والنساء استخدام الهتافات والشعارات الجنسيّة وتلك المناهضة للمثليّة لشتم السياسيين، فندّدن باللغة المُستخدمة وقدّمن البدائل عنها.

على الرغم من إبلاغهن عن تعرضهنّ لتحرّش جنسي لفظي وتحرّش عبر الإنترنت، قالت النسويّات والناشطات لحقوق المرأة انهنّ إستطعن الإحتجاج بأمان نسبياً[31]، على نقيض ما جرى في الإنتفاضات الشعبية الأخرى، في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[32]

واجهت النساء التحرّش الجنسي والملامسة خصوصاً مع تصاعد الحوادث وبلوغ الحشود الذروة، رغم الإعتقاد ان نسبة حدوث ذلك كانت أقلّ في بيروت مقارنةً بالمدن والبلدات الأخرى في لبنان. كشفت النساء عن حوادث مماثلة ورَدّت عليها من خلال لجنة حراس[33] من المتطوعين وعبر حسابات على مواقع التواصل الإجتماعي مثل Harass Tracker وأخبار الساحة[34] و @HarassExposerLB.[35] خلال هذه الفترة، تم رفع دعوى قضائية ضد متحرّش متسلسل في بيروت، بعد أن قدّمت أكثر من 50 سيدة شهادات ضده [36]. في 7 كانون الأول/ ديسمبر، قام أكثر من 3000 شخص، مُعظمهم من الطالبات (10-15٪ من الرجال) بمسيرات في جميع أنحاء المدينة مُقرّين بهذه الحال. وانتهت المسيرة بأغنية "مُغتصب في طريقك" والتي سوّقت لها الجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة في تشيلي خلال احتجاجات الشهر الماضي [37]، وتم أداء هذه الأغنية مع كلمات بالعربيّة. ويُعدّ الدور المتزايد للقيادة النسائية الشابة في التنظيم السياسي مُهمّاً لمستقبل التمثيل المتساوي للمرأة في السياسة اللبنانية.

لقد أثارت التصريحات المُناهضة للمثليين خلال الإحتجاجات معارضة النسويّات وأفراد مجتمع الميم. وإلى كتابة هذه السطور، ثمة حادثتان مُهمتان في هذا السياق شملتا أولاً تعليقاً لأحد المُنتجين التلفزيونيين وقد قام بإدانة الحماية المدنيّة لأفراد مجتمع الميم في لبنان في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر، وثانياً وصف أحد الصحافيين للإحتجاجات بأنها "ثورة اللواط"، وهي كلمة مهينة لوصف هذه المجموعة. تم استخدام هذا الخطاب لنزع الشرعيّة عن الإحتجاجات والتحريض على التمييز ضد مجموعات الميم.

الإعتراف الوَطنّي بالمرأة: لحظة بارزة

في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، نُشرت على الصفحة الأولى لجريدة "النهار" اللبنانية كلمات جديدة للنشيد الوطني اللبناني تَضمّنَت إضافة تاريخية: طُبعت كلمة "النساء" بخطّ عريض بالأحمر وفي الوسط.[38] علماً ان كلمات النشيد الأصليّة تشير إلى لبنان كمنبتٌ للرجال فقط. في أعقاب ذلك، جرى وضع الكلمات الجديدة، التي تعترف أخيراً بالنساء والفتيات، على لافتة ضخمة عُلّقَت على واجهة مكتب جريدة "النهار" في وسط المدينة. جرى أداء الكلمات الجديدة طوال فترة الإحتجاجات وقامت الفنانة اللبنانيّة كارول سماحة بتسجيل النشيد الجديد.

31 تقارير مباشرة من نساء في طرابلس وبيروت وبعلبك.

32 تادورس، ماريز، "فهم الاعتداء الجنسي بدوافع سياسية في أماكن الاحتجاج: أدلة من مصر (آذار/ مارس 2011 إلى حزيران/ يونيو 2013)،" الدراسات الاجتماعية والقانونية 25 العدد 1 (شباط/ فبراير 2016): 93–110.: 10.1177 / 0964663915578187.

33 لجنة تطوعية مجتمعية في طرابلس لحماية المواطنات المشاركات في الاحتجاجات.

34 أخبار الساحة https://www.facebook.com/akhbaralsahaEN/

35 https://twitter.com/harassexposerlb

36 "المتهم بالتحرش في لبنان، أكثر من 50 شهادة والرقم إلى تزايد" https://www.beirut.com/l/59023 ، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019،

37 https://qz.com/1758765/chiles-viral-feminist-flash-mobis-spreading-around-the-world/

38 "النهار تشيد بالنساء اللبنانيات"، النهار، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، https://www.lbcgroup.tv/news/d/lebanon-news/480105/annahar-daily-pays-tribute-to-lebanese-women-photo/en

مطالب المساواة بين الجنسين

الإحتجاجات أمام البرلمان اللبناني في 19 -11- 2019. حقوق النشر محفوظة لدار المصور.

تركّزت مطالب الحركة الإحتجاجيّة على الإصلاحين السياسي والإقتصادي، وقد ردّدت الناشطات النسويات منذ بداية الإحتجاجات تلك المطالب. علاوةً على ذلك، شملت المطالب الرئيسية للمرأة التالي: حقوق متساوية في الجنسيّة وقانون موحّد للأحوال الشخصية وزيادة التمثيل السياسي للمرأة وحماية قانونيّة ضد التحرش الجنسي وضد العنف الممارس على المرأة. كما طالبت النساء، وعلى نطاق واسع، في صور والنبطيّة والهرمل وبعلبك بإنهاء التمييز في نظام المحاكم الجعفرية، وهو نظام قضائي تديره جماعات دينية عزّزت أحكامه منع النساء من نيل حقوق الحضانة.

بعد عقود من التنظيم السياسي للمرأة في لبنان، باتت للمطالب التالية المتعلّقة بالنوع الإجتماعي مكانة بارزة:

- **قانون الأحوال الشخصيّة الموحّد**

إن قوانين الأحوال الشخصيّة المُنفصلة في لبنان والبالغ عددها 15 قانوناً والتي تحكم شؤون الأسرة عبر الطوائف الدينيّة المعترف بها رسمياً والبالغ عددها 18 طائفة، هي شديدة التمييز ضد المرأة.[39] قبل الإحتجاجات وخلالها، قادت الناشطات في مجال حقوق المرأة والنسويّات الدعوة لقانون أحوال شخصيّة مُوَحّد ومدنيّ يَضمن المساواة في المعاملة بين المواطنين والمواطنات وينقض التمييز القائم على النوع الإجتماعي المَنهجي المنصوص عليه في القانون. وفي خطاب عام، في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، صَرّح الرئيس عون ان الخطوة الأولى لإنشاء دولة مَدنيّة حديثة تكمن في وضع قانون موحّد للأحوال الشخصية.[40] ونشَرَت المنظمة النسويّة

39 هيومان رايتس واتش، "غير متساوية وغير محمية: حقوق المرأة بموجب قوانين الأحوال الشخصية في لبنان" ، 19 يناير / كانون الثاني 2015،
https://www.hrw.org/report/2015/01/19/unequal-and-unprotected/womens-rights-under-lebanese-personal-status-laws

40 الوكالة الوطنية للإعلام، "رئيس الجمهورية اللبناني يلقي خطاب نصف الولاية"، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019،
http://nna-leb.gov.lb/en/show-news/109184/President-of-the-Lebanese-Republic-delivers-mid-term-address

"كفى" مسودّة قانون للأحوال الشخصيّة في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر[41] وهي تنظّم منذ ذلك الحين مُنتديات حواريّة حول هذا الموضوع في الساحات العامة، في جميع أنحاء البلاد.

- **زيادة التمثيل السياسي للمرأة**

تُطالب النساء بزيادة تمثيلهن في السياسة اللبنانيّة، بما في ذلك تبوّؤ المناصب في السلطتين المحليّة والوطنيّة وينعكس ذلك في نتائج الدراسة الإستقصائية التي تُبين ان 77 ٪ من الرجال، و 89 ٪ من النساء يؤمنون بضرورة وجود عدد أكبر من النساء في مواقع السلطة السياسية [42]. وفقًا للمُنتدى الإقتصادي العالمي، يَحتلّ لبنان المرتبة 149 من أصل 152 في مجال التمكين السياسي، ويليه اليمن وعُمان.[43] في 2019 ضمّ مجلس الوزراء اللبناني أربع نساء من أصل ثلاثين وزيراً، ويشمل المجلس النيابي ست نساء فقط من أصل 128 عضواً. وأكدّ رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون على الحاجة إلى تشكيل حكومة جديدة تضمّ الرجال والنساء على حد سواء[44] وحتى كتابة هذه السطور، تمّ في الإعلام اللبناني وفي الخطاب السياسي العام طرح أسماء العديد من المُرشحات ليَحلِلنَ مكان رئيس الوزراء اللبناني السابق سعد الحريري، في الحكومة الجديدة.

- **المساواة في الجنسية وحقوق المواطنة**

يُميّز قانون الجنسية اللبناني الصادر في عام 1925 ضد المرأة بمنعها من الحقّ في منح الجنسية لزوجها ولأطفالها[45] ويُعدّ إصلاح قانون الجنسيّة القديم في لبنان مطلباً قديماً لجماعات حقوق المرأة ويتردّد في نداءات المُتظاهرات في جميع أنحاء البلاد. حشَدَت حملة المُطالبة بحقوق المرأة في الجنسيّة، "جنسيتي حق لي ولأسرتي"، مجموعة من النساء في لبنان وخارجه خلال المظاهرات وعلى وسائل التواصل الإجتماعي للإضاءة على إصلاح قانون الجنسيّة باعتباره عُنصراً أساسيّاً في مطالب المُحتجّين. وقد نظّمت مسيرات نسائية محددة لهذا الغرض. في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر، نظّمت حملة "جنسيتي هي كرامي" مسيرة إنطلقت من وزارة الداخلية في بيروت، وشارك فيها أكثر من 1000 شخص. وفي صور، تظاهَر أكثر من 500 رجل وامرأة من أجل حقوق المواطنة العادلة بين الجنسين، في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر.[46]

- **مطالبة النسويات بإدماج النساء الأكثر تهميشاً**

ضمن النداءات الأوسع نطاقاً لتحسين الحوكمة، تَستخدم النسويّات منصّة الإحتجاجات في لبنان للفت الإنتباه إلى إحتياجات الفئات المُهمّشة ومصالحها. تدعو التجمّعات النسائية والمسيرات والمناقشات إلى إلغاء نظام الكفالة[47] وتحسين نظام الحماية الإجتماعية للنساء ذوات الإعاقة والأسر التي تُعيلها إناث وتحسين وصول المرأة المُحجبة إلى العمل اللائق والقدرة على الإنضمام إلى القضاء فضلاً عن مسألة حقوق أحرار الجنس وتوفير حماية أفضل لجميع اللاجئات. كما ظهر التعبير النسائي عن التضامُن مع النساء الأخريات في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على نحو كبير، من خلال الرسائل الموَجّهة إلى النساء في السودان والجزائر والعراق، فضلاً عن الدعوات لإطلاق سراح المُعتقلات السِياسيّات في إيران والمملكة العربية السعودية.

41 كفى، "القانون المقترح لقانون الأحوال الشخصية الموحد" ، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، https://www.kafa.org.lb/ar/node/392

42 مفهوم الرجولة: نتائج من الدراسة الإستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين – لبنان 2018. https://imagesmena.org/ar/

43 المنتدى الاقتصادي العالمي، "تقرير الفجوة بين الجنسين في العالم 2020"، 2019. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf

44 الوكالة الوطنية للإعلام، "رئيس الجمهورية اللبناني يلقي خطاب نصف الولاية"، 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، http://nna-leb.gov.lb/en/show-news/109184/President-of-the-Lebanese-Republic-delivers-mid-term-address

45 "هيومان رايتس واتش"، "لبنان: قانون الجنسية التمييزي"، 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، https://www.hrw.org/news/2018/10/03/lebanon-discriminatory-nationality-law

46 "كيف يبدو المشهد في"أحد الإصرار"،" لبنان 24، 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019، https://www.lebanon24.com/news/lebanon/643763../كيف-يبدو-المشهد-في-أحد-الإصرار-إليكم-التفاصيل-فيدي

47 يربط نظام الكفالة في لبنان العمال المهاجرين قانوناً بالجهات الراعية اللبنانية ويوفر حقوق عمل محدودة ومخاطر متزايدة للإستغلال والإيذاء.

الدعم الحكومي لمطالب المرأة والتمثيل السياسي

قوبِلَت مطالب النساء بحقوقهن وبالتمثيل السياسي ببعض الدعم من قبل المسؤولين الحكوميين اللبنانيين خلال الشهر الماضي. في 31 تشرين الأول/ أكتوبر، عبّر رئيس الجمهورية اللبناني ميشال عون، في خطاب موجّه إلى الشعب، عن دعمه لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ودعا إلى قانون موحّد للأحوال الشخصيّة وإلى تمثيل المرأة في أي هيئة حكم جديدة. وفي 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، أدلى رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري ببيان مفاده أن أي حكومة يجب أن تضمّ النساء اللواتي أظهرن قدرتهن على القيادة في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، غرّد عدد من القادة داخل الحكومة على موقع "تويتر" تقديراً للدور الإيجابي للمرأة في الإحتجاجات. خلال الشهرين الماضيين، تم التداول، في الإعلام اللبناني وفي الحوار الإجتماعي والسياسي، بأربع مرشّحات مُحتملات لشغل منصب رئيسة الوزراء وهنّ: ريا الحسن وليلى الصلح حمادة وحليمة قعقور وبهيّة الحريري. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ توجّه داخل الأحزاب السياسية للدفع بالقيادات النسائيّة للتحدّث نيابة عن أحزابها.

مسيرة الأمهات من الأشرفية إلى منطقة الخندق الغميق في 30 -11- 2019. حقوق النشر محفوظة لدار المصور.

النتيجة

في اليوم الثامن من الإحتجاجات، في 24 -10- 2019، شابة في شوارع بيروت. حقوق النشر محفوظة لدار المصور.

إن الهدف من هذه الورقة هو الوصول إلى النساء اللواتي يشكّلن ويحدّدن المساحات الجديدة في مسألة المشاركة السياسية والنضال والوصول إلى النشاط والتعبئة القائمين حول دعواتهن لتحقيق عدالة النوع الإجتماعي. على هذا النحو، خلقت الإحتجاجات الحاليّة فرصة للنهوض بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في لبنان. يهدف هذا التقرير أيضاً إلى تسليط الضوء على التهديدات التي واجهتها المُدافعات عن حقوق الإنسان والتي قد تتصاعد مع استمرار الوضع وتأثير الأزمة الإقتصادية في تعطيل الأدوار والمعايير المتعلقة بالنوع الإجتماعي والتي ستشكّل تحدياً للرجال والنساء على السواء، لاسيما العاملين الفقراء وهؤلاء الذين يملكون وسائل أقل من سواهم لتحمل تأثير الأزمة.

مع تطوّر الوضع الراهن، لا يجب محو الأدوار المتنوعة التي تلعبها المرأة أو محو مطالبها. وبينما تتواصل المداولات حول تشكيل الحكومة، يجب إعطاء الأولوية لتمثيل المرأة بأعداد كافية في الهيئات الحكومية. و يجب على أي حكومة انتقاليّة الإستجابة لتطلّعات المرأة ومطالبها المتعلقة بإعمال الحقوق المتساوية في لبنان، بما في ذلك من خلال مؤسسات أكثر شمولاً والإصلاح التشريعي (كما هو وارد في قسم المطالب في هذه الورقة). ونذكّر بأهمية تنفيذ "خطة العمل الوطنية" حول المرأة والسلام والأمن في لبنان والتي تشمل، من ضمن جملة أمور، إلتزامات ملموسة بالإصلاح التشريعي المُراعي لمنظور النوع الإجتماعي ونظام "كوتا" نسائية على المستوى الوطني والبلديّ، بما في ذلك زيادة عدد النساء في القطاع الأمني. عند تنفيذ هذه الخطة يجب الأخذ في الإعتبار الإعتراف بتنوع النساء والجهات الفاعلة في مجال حقوق المرأة وحلفائها والنسويّات اللواتي شاركن في الإحتجاجات في لبنان. يجب رعاية هذه الجهات الفاعلة والمنظّمات الجديدة والعمل على دعمها لإضفاء مزيد من الحيوية على الجهات الفاعلة المُستقلة في المجتمع المدني في لبنان، وذلك من خلال التحالفات العابرة للأجيال وعلاقات الإرشاد بين منظّمات حقوق المرأة اللبنانية الأكثر ترسخاً ومنظّمات حقوق الإنسان وبين تلك التي وجدت دوراً وهويّة لها من خلال الإحتجاجات.

علاوة على ذلك، ومع استمرار هذه الحالة الراهنة، يجب متابعة رصد تأثيرها على النوع الإجتماعي ورصد مشاركة المرأة. ففي سياقات عالميّة أخرى، وحين لا تنجح الحركات أو تتحول إلى العنف، يزداد الإضطهاد والإنتقام من الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان، بموازاة تراجع في مجال حقوق المرأة. يجب حماية النساء (والرجال) لكي يستطيعوا ممارسة حقوقهم في حرية التعبير وحريّة التجمّع بأمان على اختلاف التوجّهات ضمن المشهد السياسي. بالترادف، يجب الإعتراف بأدوار المرأة في صنع السلام والإستفادة منها ومنحها بعداً أكبر، وهذه إجراءات فوريّة وحاسمة لمصلحة السلام والأمن في لبنان.

انطلاقًا من رؤية المساواة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، تعمل "هيئة الأمم المتحدة للمرأة" من أجل القضاء على كافة أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين النساء والرجال كشركاء ومستفيدين من التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن.

من خلال إعمال حقوق المرأة في صميم جميع جهودها، تقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنسق جهود منظومة الأمم المتحدة لضمان ترجمة الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي إلى أفعال في جميع أنحاء العالم وتوفر الهيئة قيادة قوية ومتماسكة لدعم أولويات الدول الأعضاء وجهودها وبناء شراكات فعالة مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في لبنان على قضايا المشاركة السياسية للمرأة وسلام المرأة وأمنها وتمكين المرأة اقتصادياً وتغيير الأعراف الإجتماعية حول النوع الاجتماعي والرجولة.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

220 شرق شارع 42. نيويورك
رمز بريدي: 10017 الولايات المتحدة
هاتف: 4400 - 781 - 646
فاكس: 4444 - 781 - 646

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen
www.instagram.com/unwomen